الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤
المعقودة يوم الجمعة
١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ٤

الرئيس: السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.4
6 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

تنظيم الأعمال (A/48/250 و Add.1؛ و A/C.5/48/6؛ و A/C.5/48/L.1)

١ - الرئيس: ذكر بأن اللجنة وافقت خلال مناقشاتها في اليوم السابق على بدء النظر يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في البند المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (البند ١٢٣ من جدول الأعمال). وبالنظر للمقترحات المقدمة بشأن البند ١٢٠ (التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات)، فقد يكون من الأفضل أن تبدأ اللجنة النظر في ذلك البند خلال الأسبوع الممتد من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. كذلك اقترح أن تؤجل اللجنة النظر في البند ١٢٦ (خطة المؤتمرات) لمدة أسبوعين بانتظار تقرير لجنة المؤتمرات عن الاجتماعات المقرر أن تعقدها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويمكن، إذا لزم الأمر، تقديم النظر أسبوعا واحدا في فصول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموكلة إلى اللجنة.

٢ - وأضاف يقول إن بعض الوفود اقترحت فعلا إرجاء بنود معينة من جدول الأعمال إلى الدورة الثامنة والأربعون المستأنفة في الربع الأول من عام ١٩٩٤، بالنظر لضخامة حجم الأعمال التي تتصدى لها اللجنة. وعلى الرغم من أنه قد لا يكون من الممكن فعلا تجنب صدور مثل هذا القرار، فإنه ينبغي على اللجنة أولا تفحص محتويات التقارير ذات الصلة ومدى إلحاح المسائل التي تطرحها قبل اتخاذ قرار.

٣ - السيد تيبرلينك (بلجيكا): قال إنه ينبغي على اللجنة بدء اجتماعاتها في الوقت المحدد ليتسنى لها الاستفادة الكاملة من خدمات المؤتمرات المخصصة لها. ومن المؤسف أنه ينبغي تأجيل النظر في عد من البنود لأن الوثائق اللازمة لم تتوفر بعد. وربما كان ينبغي على اللجنة الاستمرار في النظر في بعض تلك البنود حتى دون الوثائق ذات الصلة، والرجوع إليها في مرحلة لاحقة، إذا دعت الضرورة. وهو لا يرى، مثلا، سببا يبرر شروعها في النظر في البند ١٢١ (استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة) في حين ترجئ النظر في البند ١٢٣ المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ومن الأمور الأساسية أن تقدم الأمانة العامة الوثائق اللازمة في التوقيت المناسب، وأن تعمل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بسرعة أكبر، والأهم من ذلك، أن تسعى الدول الأعضاء جاهدة إلى التوصل إلى توافق في الآراء وزيادة كفاءة مناقشاتها بشأن المسائل.

٤ - السيد راي (الهند): لفت الانتباه إلى إسقاط البند المتعلق بمسائل شؤون الموظفين من جدول أعمال الجمعية العامة. وذكر بأن الجمعية العامة أنشأت، في دورتها السابعة والأربعين المستأنفة، فريقا عاملا مفتوح العضوية لاستعراض مسألة التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء في الأمانة العامة وطلبت من رئيس الفريق العامل تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. لذا، فإنه لا يسعه سوى الخلوص إلى أن الإسقاط ناجم عن سهو من جانب الأمانة العامة، وأبدى رغبته في أن يطلب إلى الرئيس اتخاذ الترتيبات لعلاج ذلك الإسقاط.

٥ - الرئيس: قال إن إدراج البنود في جدول الأعمال هو أمر يرجع القرار فيه إلى الجمعية العامة، لا إلى اللجنة. ومع ذلك، ونظرا لأن من المطلوب من رئيس اللجنة الخامسة تقديم تقرير عن المناقشات التي دارت حول مسائل الموظفين خلال الدورة السابعة والأربعين المستأنفة، فينظر أعضاء مكتب اللجنة في الطرق التي بفضلها يمكن التصدي للمسألة.

٦ - السيدة شينويك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها لا يستطيع تأييد الاقتراحات المتعلقة ببرنامج أعمال اللجنة لأن ذلك سيحول دون دراسة اللجنة للمشاكل التي أفصحت عنها الأمانة العامة. وتعتقد حكومتها أنه ينبغي أن تكون للمنظمة ميزانية وأنه ينبغي أن يطلب من موظفيها إعداد تلك الميزانية. ونظرا لما يتمتع به رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية من خبرة طويلة ودراية فنية عظيمة، فإن تعليقاته على المشكلات التي تواجهها المنظمة ينبغي أن تحظى بالأهمية التي تستحقها. إلا أن الجدول الزمني المقترح للعمل فشل في التصدي لتلك المشاكل. ولا تستطيع حكومتها تأييد ميزانية لم يتم تدقيقها من خلال عملية ميزنة ملائمة. وإذا كان ذلك هو ما يرغبه الأمين العام، فبإمكانه مناقشة طرق ووسائل تحسين تلك العملية مع اللجنة. ولدى وفدها بعض المقترحات لتقديمها تعزيزا لدور اللجنة الخامسة في إعداد الميزانية.

٧ - وأضافت قائلة إن التدابير المتخذة حتى ذلك الحين ستنتج عنها ميزانية مبلغ مقطوع لا تستعرض بالصورة الصحيحة ولا تملك الجمعية العامة الكثير لتقوله بشأنها. وينبغي ألا ينطوي حل مشكلة الأمانة العامة على أي إضعاف لدور الدول الأعضاء في عملية الميزنة. وأكثر من ذلك، فإن وفدها لن يقبل أي حل ينطوي على إقرار ميزانية لم يسبق أن دققتها الهيئات المختصة، نظرا لأن ذلك سيشكل سابقة خطيرة في المستقبل.

٨ - إلا أن الفشل في إقرار ميزانية قد يؤدي، من جهة أخرى، إلى توقف العمل في المنظمة نهائيا، وهو احتمال ترى حكومتها أنه غير متصور. وما يلزم بدلا من ذلك هو سلطة لمواصلة العمل بالميزانية يمكن اللجوء إليها في حال فشل الأمانة العامة في الاتفاق على ميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من حوار بناء يهدف إلى التوصل الى حل مقبول. وهي ترى، أن اعتماد قصاصة ورق تفتقر إلى سند واقعي ليس حلا مرضيا.

٩ - وأخيرا، أبدت رغبتها في التأكيد على الأهمية التي يعلقها وفدها على استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (البند ١٢١). وقالت إن حكومتها عازمة كل العزم على متابعة الاقتراح الداعي إلى إنشاء مكتب مفتش عام مستقل. لذا، فإنها ستعترض على إرجاء ذاك البند من جدول الأعمال أو شطبه. وهي تتطلع كذلك إلى المناقشة المتعلقة بالجوانب الادارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (البند ١٣٨).

١٠ - السيد زاندرياماالا (مدغشقر): قال إن اللجنة كرست اجتماعاتها الثلاثة السابقة لتنظيم أعمالها وإن الوقت قد حان للانتقال إلى المسائل الجوهرية، ولاسيما الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. لذا، أعرب عن أمله في أن تكون الجلسة الجارية آخر جلسة تكرس لتنظيم الأعمال. وحث اللجنة على اعتماد نهج مرن في أعمالها لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من خدمات المؤتمرات التي تقدمها الأمانة العامة.

١١ - السيد جادماني (باكستان): قال إنه يشاطر وفد الهند قلقه بشأن إسقاط البند المتعلق بمسائل الموظفين من جدول الأعمال. وينبغي أن يطلب إلى مكتب الجمعية العامة إدراج البند في جدول الأعمال وإحالته إلى اللجنة الخامسة للنظر فيه. وأضاف قائلا إن وفده يبدي مرونة فيما يتعلق بترتيب النظر في بنود جدول الأعمال الأخرى.

١٢ - السيد شبانز (هولندا): ألمح إلى إسقاط البند المتعلق بمسائل الموظفين من جدول الأعمال الذي أشار إليه ممثلا الهند وباكستان، ثم قال إنه إذا قرر مكتب الجمعية إدراج ذلك البند في جدول أعمال اللجنة الخامسة تعين عندئذ أن يعالج كذلك في إطار البند المتعلق بمسائل الموظفين تقرير الأمين العام بشأن امتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم. وهو التقرير المدرج حاليا في البند ١٢٨ المتعلق بالنظام الموحد للأمم المتحدة.

١٣ - وأعرب، بعد استماعه لمداخلة من ممثلة الولايات المتحدة، عن بعض الشكوك بشأن إمكانية توصل اللجنة خلال جلستها الجارية إلى اتفاق بشأن برنامج أعمالها. واستدرك قائلا إنه لو حصل ذلك وقررت اللجنة بدء النظر في البند المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، فسوف يدعو الرئيس رسميا عندئذ إلى إعلام رئيس لجنة البرنامج والتنسيق بموعد اللجنة الخامسة المستهدف.

١٤ - وأضاف قائلا إن حكومته تشعر بالقلق إزاء النهج الذي تتبعه الأمانة العامة في تعاملها مع أعضاء المنظمة، وهو مسألة تتجاوز النقاش بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. ولو أخبر وزير في حكومة قطرية المجلس النيابي أنه ليس في وضع يمكنه من تزويد تلك الهيئة بوثيقة تشتمل على سياسة وزارته بشأن الميزانية لكان عزله أمرا شبه مؤكد. وعلى الرغم من ادراكه لوجود بعض نواحي الاختلاف بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومات القطرية، فإن هذه المقارنة يمكن أن تكون، مع ذلك، حافلة بالدروس المستفادة.

١٥ - وأردف يقول إنه كان ينبغي على الأمانة العامة إدراك طبيعة رد فعل الجمعية العامة إزاء اقتراحها الاستثنائي الداعي إلى عدم تقديم بعض الوثائق الخاصة بالسياسات والميزانية. ويتفق وفده مع البيانات التي أدلت بها في الجلسة السابقة كل من غانا وكوبا وكولومبيا والنمسا والبرازيل. وقد أثار الوفدان الغاني والكوبي، على وجه الخصوص،بعض الأسئلة الهامة التي بقيت دون إجابة.

(السيد شبانز، هولندا)

١٦ - وأعرب عن رغبة وفده في لفت الانتباه إلى ثلاثة اتجاهات تثير للقلق. أولها، أن الأمانة العامة دأبت على استخدام عجزها عن الأداء كحجة لإقناع الحكومات بالدفع. وخلال السنتين المنصرمتين، وفي الأشهر العديدة الماضية على وجه الخصوص، كان تبرير الأمانة العامة لطلب تمويل إجمالي لحفظ السلم هو أنها لم تكن قادرة بعد على تقديم معلومات عن التخطيط والكيفية التي ستنفق بها الموارد. ويبدو أن تلك لم تكن حالة معزولة، إذ يجري تقديم طلب مشابه بصدد إحدى وثائق الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالسياسات. وثانيها، تكريس وقت أكثر مما ينبغي، في أثناء الدورة السابعة والأربعين المستأنفة، لتكرار إعلان ما هو بديهي، ومعرف بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، فيما يختص بالعلاقة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء وماهية الهيئة المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالميزانية. ويدل بيان الأمانة العامة على أنها لم تدرك بعد عدد الوفود التي تشعر بقلق عميق إزاء ذلك الموضوع. والثالث، أن الأمانة العامة لم تعالج خلال العامين الماضيين الأزمات المالية بمواجهة الدول المتأخرة في الدفع، بل اقترحت بدلا من ذلك تحويل العبء المالي، ولا سيما فيما يختص بحفظ السلم إلى الدول الأعضاء التي سددت ما عليها في وقته وبالكامل. ويؤيد وفده، في هذا الخصوص، الآراء التي أعرب عنها في وقت سابق ممثلا كل من بلجيكا وكندا. ومن المؤسف أن تدعو الأمانة العامة ودولة عضو، هي الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الأعضاء التي تمنع المنظمة من الغرق خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة الأولى من كل سنة من سنتي الميزانية، إلى فعل ذلك مرة أخرى على أساس أن تعقبه مناقشة للسياسات وللبرامج الممولة. وعلى الرغم من أن كندا أشارت إلى أنها تتوقع تقديم التمويل المطلوب، ينبغي على الأمانة العامة ألا تفترض أن ميزانيات المواصلة وميزانيات المبالغ المقطوعة ستظل إلى ما لا نهاية تحظى بالموافقة. ومما يثير الانزعاج أيضا أنه يبدو أن الوفود التي عليها ديون متأخرة هائلة تملك لدى الأمانة العامة نفوذا أكبر من نفوذ الدول التي تدفع، ذلك أن هذه الأمانة لم تستشر قبل إصدار بيانها سوى وفدا واحدا. وباختصار، فإن المشكلة التي أمام اللجنة، ليست مشكلة الجدولة الزمنية لبند معين، وإنما مجمل العلاقة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

١٧ - وزاد على ذلك أن الجمعية العامة، التي هي الهيئة الوحيدة التي تمثل فيها الدول الأعضاء كافة، واللجنة الخامسة، توسعا، تملك سلطة تخولها مطالبة الهيئات الفرعية بتقديم التقارير. وعلى الرغم من تقدير وفده الكامل لخبرة أعضاء الأمانة العامة، إلا أنه يود الإشارة إلى أن أيا منهم، باستثناء رئيس وحدة التفتيش المشتركة، لم يكن حاضرا في عام ١٩٦٤، حين عجزت الأمم المتحدة، وإن يكن في ظل ظروف شديدة الاختلاف، عن اعتماد ميزانية للمرة الأولى.

١٨ - السيد أوسيلا (الأرجنتين): أعرب عن قلق وفده إزاء احتمال عدم إقرار ميزانية برنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، لا سيما في وقت ينبغي فيه على المنظمة تدعيم قدراتها المالية وتعزيز مصداقيتها. وقال إن وفده يوافق على اقتراح الرئيس الذي يدعو إلى بدء الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء في أعمالها على اعتبار أن بالإمكان إجراء ترتيبات مؤقتة في كانون الأول/ديسمبر، إذا لم يكن بالإمكان، لأسباب تقنية اعتماد ميزانية برنامجية. وبالنظر للقيود المتعلقة بالوثائق والوقت، ينبغي التقيد الشديد

(السيد أوسيلا، الأرجنتين)

ببدء الاجتماعات في مواعيدها، حتى لو كان ذلك يعني حذف شرط النصاب. وينبغي فرض حد زمني للبيانات يتراوح بين خمس وسبع دقائق، ضمانا لكفاءة استخدام خدمات المؤتمرات.

١٩ - السيد تانغ غوانغتينغ (الصين): قال إنه يؤيد اقتراح الرئيس بشأن برنامج الأعمال؛ وأعرب عن أمله في عدم إضاعة وقت ثمين في مسائل دخيلة. وأضاف أن وفده كان على الدوام دقيقا في مواعيده، لذا فهو مسرور باقتراح الأرجنتين بدء الجلسات في وقتها واستخدام الوقت المتاح بكفاءة. وفي إشارة إلى بيان الهند، أعرب عن أمله في أن تنفذ الأمانة العامة القرار المتخذ في الدورة السابعة والأربعين المستأنفة القاضي بإدراج بند يتعلق بمسائل الموظفين في جدول أعمال الدورة الحالية.

٢٠ - السيد كلافيخو (كولومبيا): أعرب عن تأييده لاقتراح الأرجنتين الحد من طول البيانات، ولجميع اقتراحات الرئيس المتعلقة ببرنامج العمل. وقال إنه لا ينبغي المغالاة في تأكيد الطابع المؤقت لبرنامج العمل. كما أن من المهم تحديد الأهداف بحيث لا يغيب عن الأبصار الطابع الملح لمناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة، غير أنه ينبغي إبداء بعض المرونة إذا أريد تحقيق تلك الأهداف. وستكون اللجنة الخامسة، بمجرد اجتماع لجنة البرنامج والتنسيق، في وضع يمكنها من تقرير متى يكون بإمكانها البدء في مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة. كما يؤيد وفده اقتراح الهند النظر في مسائل الموظفين كبند منفصل بدلا من النظر فيها تحت البند المتعلق بالنظام الموحد.

٢١ - السيد راي (الهند): قال إنه يشاطر مندوب هولندا آراءه بشأن امتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم؛ وأنه مما يثير الدهشة أن يقدم التقرير المتعلق بتلك المسألة في إطار البند المتعلق بالنظام الموحد للأمم المتحدة. وتقضي الممارسات الراسخة بأن تصدر التقارير في إطار بند الأعمال ذاته الذي استخدم للنظر فيها؛ وقد تكون للخروج عن هذه الممارسة دلالات سياسية وقد يعني أنه يتعين، في جميع القرارات التي تدعو إلى إعداد تقرير، تحديد بند جدول الأعمال الذي سيتم في إطاره إصدار التقرير. أما فيما يختص بالبند المتعلق بمسائل الموظفين، فقد يكفي قيام رئيس اللجنة الخامسة أو الأمين العام بتوجيه رسالة إلى رئيس الجمعية العامة تشير إلى السهو.

٢٢ - السيد فلوريس (هندوراس): أعرب عن تأييده لاقتراح الرئيس بشأن تحديد يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر تاريخا مستهدفا لبدء مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة.

٢٣ - السيد دانكوا (غانا): أيد اقتراح الرئيس بشأن برنامج العمل، بما فيه أية تغييرات ضرورية؛ وأيد بحرارة بيان ممثل هولندا. وأعرب عن استعداد وفده لتأييد الاقتراح الداعي الى التخلي عن شرط النصاب؛ إلا أنه حذر داعيا الى مراعاة أحكام المادة ١٠٨ من النظام الداخلي. كما أيد وفده اقتراح الهند. وقال إن لغانا من مسائل الموظفين موقفها الخاص، الذي قد يختلف عن مواقف الوفود الأخرى، إلا أنها

(السيد دانكوا، غانا)

تود دعم المبدأ القائل بضرورة وفاء اللجنة بولايتها التشريعية، وهو مبدأ ينبغي على الأمانة العامة احترامه كذلك. لذا، ينبغي ادراج البند في برنامج عمل اللجنة.

٢٤ - وأضاف أنه يود الحصول على إيضاح لمعارضة الولايات المتحدة لميزانية المواصلة أو ميزانية المبلغ المقطوع. وليس من الواضح ما يعنيه وفد الولايات المتحدة بسلطة الانفاق، وعلى وجه الخصوص، الطريقة التي يعتزم الأمين العام اتباعها لاستخدام الموارد المأذون بها، وهي الغرض الأساسي من وجود ميزانية. ونظرا لكون الوقت هو جوهر المسألة، فإنه يناشد وفد الولايات المتحدة الانضمام الى توافق الآراء - حتى وإن كانت لديه تحفظات بشأن الآثار الطويلة الأجل التي ستترتب في عملية إعداد الميزانية - وذلك ليتسنى إقرار برنامج عمل اللجنة. ويدرك وفده تماما الصعوبات الخاصة التي تواجهها اللجنة الاستشارية وهي تعد تقريرها، إلا أنه يحث اللجنة على الارتفاع الى مستوى التحدي.

٢٥ - السيد فونتان - أورتيز (كوبا): أيد اقتراح الأرجنتين التخلي عن شرط النصاب وبدء الجلسات في أوقاتها المحددة. وقال إنه في إطار المادة ١١٤ من النظام الداخلي، يمكن كذلك تحديد طول البيانات وعدد المرات التي يتكلم فيها كل وفد. ويؤيد وفده بيان الصين بشأن إدراج البند المتعلق بمسائل الموظفين في جدول الأعمال. وهو أيضا، مثله في ذلك مثل غانا، يؤيد تماما بيان هولندا. وينص قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ على اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل الميزانية بتوافق الآراء. وتوافق غالبية الوفود الساحقة على اقتراح الرئيس المتعلق ببرنامج العمل، في حين لم تعارضه سوى دولة عضو واحدة. وكما قال مندوب مدغشقر، فإنه ينبغي إنهاء مناقشة برنامج العمل في الجلسة الجارية، وفي حال الفشل في التوصل الى ذلك، يحتفظ وفده لنفسه بالحق في الاحتجاج بالمادة ١١٧ من النظام الداخلي المتعلقة بإقفال باب المناقشة. ومع ذلك، فقد جرى تكريس ثلاث جلسات حتى الآن لمناقشة ما إذا كانت اللجنة ستناقش الميزانية البرنامجية المقترحة أم لا.

٢٦ - وأضاف أنه كان يأمل أن تضع عملية إعداد الميزانية التي اعتمدت عام ١٩٨٦ حدا للأزمة المالية. غير أن الدول الأعضاء، وغالبا الدول المساهمة الرئيسية، استمرت في وضع شروط مسبقة جديدة للوفاء بالتزاماتها القاضية بدفع أنصبتها. ومما يؤسف له أنه ليس لدى اللجنة مدخلات من اللجنة الاستشارية بهذا الشأن. ويحث وفده اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق على بذل كل الجهود لضمان تمكين اللجنة من البدء في مناقشتها للميزانية البرنامجية المقترحة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أو تاريخ مقارب.

٢٧ - السيد تييرلينك (بلجيكا): أيد مندوبي كل من الصين وكوبا في ضرورة تخلي اللجنة عن الحاجة الى النصاب لبدء جلساتها. كما قال كذلك إنه لا يمكنه، شأنه في ذلك شأن ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، إقـــرار ميزانية ما لم يتوفر تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية؛ غير أنه أشار الى أن تقرير

(السيد تيبرلينك، بلجيكا)

اللجنة الاستشارية ضروري كذلك لنظر اللجنة في البند ١٢١. ولا مناص من البدء في مناقشة ميزانية ١٩٩٤-١٩٩٥ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٨ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية): أبدى رغبته في إزالة أي التباس فيما يتعلق بموقف بلده. وقال إن اقتراح وفده يدعو الى اتخاذ تدبير بديل قصير الأجل لتمكين الأمم المتحدة من الاستمرار في الأداء الى حين التمكن من اتخاذ قرار بشأن اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية. وليس من الحكمة استعجال النظر في ميزانية قد تكون سببا للخلاف. وسيكون من الأفضل الانتظار حتى بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، لكي تتوفر جميع الوثائق اللازمة. وفيما يتعلق بملاحظات ممثل هولندا، فإنه يتفق مع النقطتين الأولتين، غير أنه اعترف بأن النقطة الثالثة تثير حيرته. وتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستمنع من التكلم الى حين تسديد فواتيرها. وقال إن هذه ستكون خطوة لم يسبق لها مثيل من قبل تقريبا. كما تساءل عما إذا كان ذلك القيد سيمدد ليشمل جميع الأعضاء الذين عليهم متأخرات. وقال، مشيرا الى أن بلده قد سدد ٨٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢ وبليون دولار في عام ١٩٩٣، أن البلدان التي تنتقد سجل مدفوعات الولايات المتحدة مدينة هي ذاتها بأموال للولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى. بل أن بلده قد يستطيع تمويل متأخراته لو سددت مثل هذه الديون.

٢٩ - السيد بوان (فرنسا): قال إن الإشارات الى الحرب العالمية الأولى خارجة عن الموضوع، وأن على مندوب الولايات المتحدة الأمريكية أن يتكلم في صميم الموضوع.

٣٠ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية): احتج على الإملاء عليه، ولا سيما حين لا تكون ملاحظات متكلمين آخرين ذات علاقة بالموضوع كذلك. وقال إن وفده لا يحاول تأخير المداولات، غير أن برنامج العمل، في وضعه الحالي، لا معنى له.

٣١ - السيد داميكو (البرازيل): وافق على الآراء التي عبر عنها ممثلا كل من كوبا والهند ووفود أخرى بشأن اسقاط البند المتعلق بمسائل الموظفين من جدول الأعمال. وقال إنه ينبغي على الأمانة العامة لفت انتباه مكتب الجمعية العامة الى السهو، الذي يتعلق بفقرة من منطوق قرار هام من قرارات اللجنة الخامسة. ولعل الحالة التي لم يسبق لها مثيل نشأت لأن الأمانة العامة واجهت جدولا زمنيا لا يترك سوى وقت ضيق للغاية لإعداد الميزانية. وينبغي على الأمانة العامة، إذا لم تكن سعيدة بالقرار ٢١٣/٤١، أن تتقدم بمقترحات جديدة لمعالجة المسائل المتعلقة بالشؤون المالية والميزانوية والبرنامجية. ووفده راض تماما عن الإجراء الحالي، الذي يضمن للدول الأعضاء مشاركة أكبر. وأضاف أن ممثل الأرجنتين لخص بذكاء المعضلة التي تواجهها اللجنة: فقد لا تكون النتيجة التي تتمخض عنها مناقشة الميزانية مرضية، وهو ما سيكون أمرا مؤسفا، نظرا لأن وفده يكن كل التقدير لتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، غير أنه ينبغي على اللجنة، في الوقت ذاته، أن تنظر في الرسالة السياسية التي يجري نقلها. إن على الأمم المتحدة

(السيد داميكو، البرازيل)

تنفيذ مهام كثيرة والتكاليف تتصاعد الى حد لم تبلغه من قبل. وسوف تثار التساؤلات بشأن الكيفية التي يمكن أن تعالج بها اللجنة تكاليف عمليات حفظ السلم إذا لم تكن قادرة على الامتثال حتى للاجراءات الحالية المتعلقة بالميزانية العادية. وهو يؤيد تماما اقتراح الرئيس الداعي الى الشروع في النظر في بند الميزانية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، على الرغم من الخطر المتمثل في احتمال عدم تمكن اللجنة من وضع ميزانية كاملة. كما أعرب عن تأييده لبرنامج العمل المقترح.

٣٢ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): قال إن من الأفضل أن تكون اللجنة قادرة على معالجة المسائل الفنية بعد سماعها بيان الأمين العام بشأن الميزانية. وحتى ذلك الحين ينبغي للجنة أن تعرف ما إذا كانت لجنة البرنامج والتنسيق قد عالجت مسألة موارد خدمات المؤتمرات، وأكملت استعراضها لملازم الميزانية واستطاعت عموما الارتفاع الى مستوى التحدي المتمثل في إعداد الوثائق اللازمة. وقال إن هذا الأمر ملح. وإنه يتفق مع الممثل الكوبي في أنه ينبغي على المكتب فرض الانضباط على اللجنة. وأشار الى أن لدى الوفود ثلاثة أسابيع لإعداد بياناتها. وهو يرى أيضا أن البيانات تحدد بخمس أو سبع دقائق على الأكثر؛ وإذا رأت الوفود أن تلك المدة قصيرة للغاية، فبإمكانها تعميم آرائها مكتوبة. ولا يعترض وفده على المصادقة المؤقتة على برنامج العمل المؤقت بشرط التمكن من تحديد أربعة أو خمسة بنود يمكن للجنة معالجتها اعتبارا من ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر.

٣٣ - واختتم كلمته قائلا إنه لابد من إجراء مناقشات إضافية في إطار البند ١٢٣ لتحديد مدى واقعية ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر كتاريخ للشروع في معالجة بند الميزانية. وينبغي على المكتب تقديم تقرير الى اللجنة بشأن التطورات ذات الصلة، بما فيها نتيجة المشاورات التي يجريها نائب الرئيس بشأن البند ١٧ وتوصيات المكتب بشأن تنظيم الأعمال.

٣٤ - السيدة روتهايزر (النمسا): أعربت عن أملها في إمكانية إقرار اللجنة لبرنامج العمل بصيغته المعدلة، بشرط أن يكون بالإمكان إدراج البند المفقود المتعلق بمسائل الموظفين. وهي مقتنعة، نظرا لكونها منسق المشاورات غير الرسمية بشأن ذلك البند في الدورة السابعة والأربعين، بأن الوفود راغبة في إجراء مناقشة في الدورة الجارية، على أساس استثنائي، بشأن جوانب تتعلق بمسائل الموظفين، بما فيها حصيلة الدراسة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للموظفين، دون إخلال بالتنفيذ الكامل للقرار ٤٦/٢٢٠. وأشارت إلى أنه كان هناك أيضا مشروع مقرر بطلب المعلومات المتصلة بانتهاك امتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم، ثم حثت على لفت انتباه مكتب الجمعية العامة إلى البند المفقود. وأخيرا، أيدت تحديد مدة الكلمة بخمس دقائق وصرف النظر عن النصاب اللازم لبدء الجلسات.

٣٥ - السيدة شينويك (الولايات المتحدة الامريكية): قالت إن وفدها سيسحب اعتراضه على برنامج العمل المؤقت؛ وأنه شعر بالقلق لعدم وجود إجراء قياسي يمكن اللجوء إليه لو عجزت اللجنة عن اتخاذ

(السيدة شينويك، الولايات المتحدة الأمريكية)

إجراء بشأن الميزانية. وقالت إنها تخشى أن يكون من العسير فنيا اعتماد ميزانية حتى لو بقيت الأمور على حالها، على الرغم من أنها تأمل أن يحدث خلاف ذلك. وهي لا زالت تعتقد بأهمية ميزانية المواصلة، نظرا للمخاطر التي تترتب على اعتماد ميزانية دون إجراء استعراض مناسب، وهو ما قد يؤدي إلى ما يعرف بـ "ميزانية المبلغ المقطوع". وأكدت أن اعتراضات وفدها لم تكن تهدف إلى تحسين سجل تسديد الولايات المتحدة أو إثبات أي موقف سياسي، وإنما كانت تقوم على قلق الوفد على دلائل المستقبل الإدارية. وأضافت أنها تأمل في ألا تقيد اللجنة اصطناعيا بموعد نهائي في كانون الأول/ديسمبر فتتسرع في إقرار الميزانية. وأخيرا، وافقت ممثلي كل من النمسا والهند على تشديدهما على أهمية إدراج البند المفقود المتعلق بمسائل الموظفين.

٣٦ - السيد بوان (فرنسا): وافق على قول ممثل هولندا إن الأعضاء الذين يسددون اشتراكاتهم في الأوقات المناسبة لا يلقون بالضرورة معاملة طيبة تماثل ما يلقاه من لا يسددون اشتراكاتهم. غير أنه، مع ذلك، سعيد بسيادة التعقل. وفي إشارة إلى برنامج عمل اللجنة، قال إنه يرى ضرورة عدم إضاعة الكثير من الوقت في مناقشة الإجراء. وأيد التحديد الزمني للكلمات ودقة الالتزام بمواعيد بدء الجلسات. كما وافق على ضرورة اعتماد برنامج العمل بصيغته المعدلة. وعرض للبند ١٣٨ من جدول الأعمال، فتساءل عن المقصود بدقة من عبارة "تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم". وهو يرى أنه ينبغي تأجيل مناقشة المسألة إلى الدورة المستأنفة، في شباط/فبراير أو آذار/مارس ١٩٩٤. والشيء ذاته ينطبق على البند ١٦٣ من جدول الأعمال، المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١؛ وكذلك يمكن إرجاء البند المتعلق بفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، كما يمكن ذلك بالنسبة للبند ١٢٩، المتعلق بنظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وسوف يمنح التأجيل الأمانة العامة ستة أشهر إضافية لإعداد وثائقها المتعلقة بالبنود. وحبذ إدراج البند المفقود المتعلق بمسائل الموظفين، غير أنه يرى أن الموضوع حساس وتستحسن معالجته في سياق الميزانية.

٣٧ - الرئيس: قال إنه سيتخذ الخطوات المناسبة للفت انتباه مكتب الجمعية العامة إلى البند المفقود المتعلق بشؤون الموظفين.

٣٨ - السيد دانكوا (غانا): قال إن وفده يرحب بالمرونة التي أبداها وفد الولايات المتحدة.

٣٩ - السيد فرانسيس (استراليا): قال إنه يود الحصول من المراقب المالي على تأكيدات بأنه سيتم في الوقت المناسب تقديم وثائق الميزانية بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في هايتي وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا، ومنح تواريخ بدء هذه العمليات ما تستحقه من الاعتبار. ولا يواجه وفده صعوبة بشأن اقتراحي فرض حد زمني على المتكلمين أو بدء الجلسات دون اكتمال النصاب. وينبغي بالتأكيد إحكام ممارسات العمل في اللجنة الخامسة.

٤٠ - السيدة إيشيكاوا (اليابان): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على استبقاء البند ١٣٨ من جدول الأعمال حسبما تقرر في برنامج عمل اللجنة المؤقت. وهي قلقة بسبب حالات التأخر في الوثائق، إلى درجة يمكن أن تكون قد أثرت تأثيرا سلبيا على برنامج العمل.

٤١ - السيد غوميني (أوكرانيا): قال إن وفده يمكنه الانضمام إلى توافق الآراء الذي بدأ يبرز في اللجنة بشأن برنامج العمل المؤقت. ووافق على أن أية محاولة لحذف أية بنود من البرنامج سيكون لها تأثير سلبي ويمكن أن تؤدي إلى إعادة فتح المناقشات السابقة.

٤٢ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الامريكية): قال إن وفده يؤيد التعليقات التي أبداها ممثلا كل من أوكرانيا واليابان. وهو يرى أن برنامج العمل ينبغي أن يشمل النظر في البند ١٣٨.

٤٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): لاحظ أن الجمعية العامة قد أذنت بسلطة التزام بمبلغ ٨٧,٧ مليون دولار شهريا اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وإلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ في حالة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وسلطة التزام بمبلغ ٦٥ مليون دولار شهريا اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وإلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في حالة قوة الأمم المتحدة للحماية، وسلطة التزام بمبلغ ٢٠ مليون دولار شهريا اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وإلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في حالة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وسلطة التزام بمبلغ ٦,٣ ملايين دولار شهريا اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وإلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ في حالة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وهذه المبالغ مرهونة بموافقة اللجنة الاستشارية المسبقة، وتستلزم تقديم تقارير إلى اللجنة الاستشارية، التي يتعين عليها بدورها تقديم تقارير إلى اللجنة الخامسة والجمعية العامة. وعلى الرغم من أن اللجنة الخامسة قد قدمت توصية إلى الجمعية العامة وأن الجمعية وافقت على تقديم تقرير في كانون الثاني/يناير أو شباط/فبراير ١٩٩٤، فلا زالت هناك حاجة إلى موافقة الجمعية العامة على سلطات الالتزام والإذن بإقرار الأنصبة، وما لم يحصل ذلك لن تتوفر أية وسائل للتمويل.

٤٤ - الرئيس: قال إن الأمانة العامة ستستعرض برنامج العمل آخذة في اعتبارها البنود المتعلقة بعمليات حفظ السلم. واعتبر أن اللجنة تود اعتماد برنامج العمل المؤقت، بصيغته المعدلة شفويا، على أساس أنه سوف يعدل حسب الضرورة في غضون الدورة.

٤٥ - وقد تقرر ذلك.

٤٦ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن الأمانة العامة ستبذل أقصى ما في وسعها لضمان توفر الوثائق حسب الحاجة. أما بالنسبة لاستعراض الميزانية، فستلاحظ اللجنة أن الهيئات التشريعية المعنية قد عقدت اجتماعات لمكاتبها وأجرت مشاورات قبيل بدء دورة اللجنة الخامسة في مطلع الأسبوع، وتتعامل

(السيد تاكاسو)

الأمانة العامة مع الوفود كافة بتجرد فيما يتعلق بأية مشاورات، كما أن كبار الموظفين الأكفاء موجودون للقاء أي وفد، عند الطلب.

٤٧ - الرئيس: قال إن اللجنة ستبدأ جلساتها فورا، وناشد الوفود التهيؤ لتقديم المساهمات بشأن البنود حال الشروع في معالجتها. أما فيما يتعلق بإمكانية وضع حد زمني وبدء الجلسات دون اكتمال النصاب، فستتخذ اللجنة الإجراء الملائم على ضوء التقدم المحرز خلال الدورة. وسيتم إعلام اللجنة في الوقت المناسب بنتيجة المشاورات بشأن البنود المتعلقة بالانتخاب التي ستنظر فيها اللجنة في مرحلة لاحقة من الدورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥